Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وترتيب هذا المختصر على هذا المذهب ؛ لأنّه قسّم الدّلالات إلى : مطابقة ، وتضمّن ، والتزام .

ثمّ ذكر أنّ دلالة المطابقة على قسمين ، لأنّها : إمّا أن يدلّ كلّ جزء من أجزاء ذلك اللّفظ على جزء من أجزاء ذلك المعنى ، وهو المركّب ؛ أو لا يكون كذلك ، وهو المفرد .

وغير هؤلاء من المنطقيين ابتدأوا ، فقالوا : «اللّفظ : إمّا أن يكون مفردًا ، أو مركّبًا» . وفسّروهما بما فسّرهما هؤلاء[1] . ثمّ قالوا : «اللّفظ المفرد : إمّا [4ظ] أن يدلّ على مدلوله مطابقة ، أو تضمّنا ، أو التزامًا»[2] .

فجعلوا[3] كون اللّفظ مفردًا هو العامّ للمطابقة ، والتّضمّن ، والالتزام ؛ وأخرجوا المركّبات – نحو قولنا : «قام زيد ، والسّماء فوقنا» – من أن يطلقوا عليها لفظ المطابقة .

ثمّ اختلف المنطقيون اختلافًا ثانيًا . فقال قوم منهم : «لا فريق بين المركّب والمؤلّف» .

وقال آخرون : «بل بينهما فرق» . قالوا[4] : «الملفوظ به : إمّا أن تكون أجزاؤه لا تدلّ أصلاً على شيء ، لا حين هي أجزاء لذلك اللّفظ ولا لو انفردت ؛ وإمّا أن تكون تلك الأجزاء لا تدلّ على شيء حين هي أجزاء له ، وإنّما لو انفردت دلّت ؛ وإمّا أن تكون تلك الأجزاء دالّة على تلك المعاني حين هي أجزاء لذلك اللّفظ ، وحينما[5] لا تكون أجزاء لذلك اللّفظ .

---

1 الأصل : هولاءه .

2 قارن مثلا : ابن سينا ، الإشارات : 1/ص 31–33 ؛ والشّهرستاني ، الملل : 3/ص2 ؛ والغزالي ، معيار العلم : 72 .

3 الأصل : فجعل .

4 قارن ما جاء في : شرح نصير الدّين الطّوسي لإشارات ابن سينا (1/32–33) .

5 الأصل : وحين ما .